



obeykandi.com

٥٨٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أن الكافر لا سبيل [له] إلى سماع الكلام والاستدلال، فقال: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكُنِيَ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى أنه لا يسمع، ولا إثبات الوقر في أذنيه؛ لأنه تعالى شبهه بمن هذا حاله، لا أنه أثبت بهذه الصفة! لو استدللنا بذلك على ما تأولنا عليه سائر الآي، من أن المراد التشبيه لا التحقيق لصلح؛ لأنه كشف ما ذكره هاهنا على أن مراده في كل موضع هو تشبيه حالهم، من حيث أعرضوا عن الاستدلال بما سمعوا، بحال من لا يسمع للوقر والصمم.

٥٨٥ - فأما قوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ (٢) فلا يدل على أن غير الله لا يفعل؛ لأن الكلام إنما يقتضى أمراً مخصوصاً، وأنه خلقه دون غيره، وإنما بذلك على أن ما يدعونه من دون الله إلهاً لا يخلق، ولا يملك ضرراً ولا نفعاً. ولو صح أن المراد بذلك الخلق، لكان إنما يدل على أن الأشياء المعينة لا يخلقونها، وكذلك نقول. أو لكان يدل على أنهم لا يخلقون، وإن كانوا يقدرون ويفعلون، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به.

٥٨٦ - وقوله من بعد: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ (٣) لا يدل على أن فعل الجادف للفلك من خلقه تعالى، وإنما يدل على أن المجرى لها

(١) سورة لقمان: الآية ٧.

(٢) سورة لقمان: الآية ١١.

(٣) سورة لقمان: الآية ٣١.

بالرياح؛ لأنها النعمة التي يجرى بها الفلك. أو أنه يجريها بما يفعل في الماء من شدة الجرى؛ لأن كلا هذين الأمرين يقتضيان جرى الفلك.

٥٨٧ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾^(١) يدل على أن كلامه محدث، من جهات.

منها: أنه وصفه بأنه كلمات، وذلك لا يصح إلا في المحدث المنظوم ضرباً من النظام، والمخالف في ذلك لا بقوله في كلامه إنه أشياء، لكي يتم له بزعمه القول بقدمه!

ومنها: أنه جوز عليه النفاذ، وذلك لا يصح إلا في الحوادث. ومنها: أنه وصف نفسه بالقدرة على ما لا نهاية له منها، وذلك يقتضى أن الموجود منها لا يكون إلا محدثاً.

(١) سورة لقمان: الآية ٢٧.



obeykandi.com

٥٨٨ - دلالة: قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾^(١) يدل على نفى القبائح عن فعله؛ لأنه لو كان الخالق لما يحصل منها، لم يجز أن يصف خلقه بذلك؛ لأن فاعل القبيح لا يكون محسنًا فيما خلق، لا على وجه الإحسان، ولا على وجه الحسن، بل يجب أن يكون مسيئًا بما يخلق من تعذيب الكفار؛ لأنه أوجد الكفر فيهم ثم عذبهم، فهنا تمدح نفسه بوجه يبين به من كل فاعل؛ لأن سائر الفاعلين يفعلون الحسن والقبيح، فتمدح تعالى بأنه المختص، بأنه لا يفعل إلا حسة.

٥٨٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لم يشأ من الكفار الإيمان والهدى، فقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾^(٢).

والجواب عن ذلك: أن الآية واردة في أهل النار، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾^(٣) فطلبوا من الله الرجعة، لكي يفوزوا بالنجاة مما حل بهم من العذاب، فقال تعالى جواباً لهذا القول: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾.

يعنى: لو أراد لفعلنا ما طلبوه من الرجعة، وسماها هدى؛ لأن ذلك يتضمن الفوز والنجاة. ثم بين أن وعيده السابق هو الواجب، فقال: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٤).

(١) سورة السجدة: الآية ٧.

(٢) سورة السجدة: الآية ١٣.

(٣) سورة السجدة: الآية ١٢.

(٤) سورة السجدة: الآية ١٣.

وقد قيل: إن المراد نفس الثواب، [أى] أنا لو شئنا لأثبناهم وخلصناهم بالمغفرة مما هم فيه.

وقد قيل: إن المراد بذلك الإلجاء، فكأنه تعالى قال: ولو شئنا لألجأنا كل نفس إلى الهدى والإيمان، ولآمنوا عند ذلك، لكننا أردنا على وجه الاختيار، فمتى عصى الواحد وكفر فليس إلا النار، للوعيد السابق.

٥٩٠ - وقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾^(١) يدل على أن الفاسق لا يساوى المؤمن فى الجنة والثواب، ولو كان الأمر كما يقوله كثير من المرجئة، لكان قد ساواه فى ذلك. وبين بما بعده ذلك مفصلاً، فقال: ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٢).

ولو كان الفاسق يخرج من النار، إما بانقطاع ما يستحقه من النار، أو بالشفاعة، لما صح ما ذكره تعالى من أنه كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها، بل كان يجب أن يقال: إنهم يريدون الخروج فلا يعادون فيها! وهذا يكذب الظاهر!!

٥٩١ - وقوله تعالى: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾^(٣) لا يدل على أن جميع ما تقدم فى الكفار؛ لأن بعض الكلام إذا استقل بنفسه لم يجب تخصيصه بما يتعقبه؛ ولأن فى الفساق من يكذب بدوام العقاب ولا يقطع، فهو مكذب على بعض الوجوه، وذلك يوجب دخوله فى الظاهر.

(١) سورة السجدة: الآية ١٨.

(٢) سورة السجدة - الآيتان ١٩، ٢٠.

(٣) سورة السجدة: الآية ٢٠.

٥٩٢ - فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً﴾ (١).

(١) سورة السجدة الآيتان ٢٣، ٢٤.

obeykandi.com



obeykandi.com

٥٩٣ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١) يدل على تنزيهه عن الكذب، وذلك أنه لو كان يخلقه لكان قوله خطأ من وجهين: أحدهما: أن نفس الكذب ليس بحق. والثاني: أن ذلك يمنع من الثقة بصدقه، فلا يوثق به على وجه من الوجوه؟! فإن قالوا: إنا نقول إنه يخلق القول الكذب، ولا نقول: إنه يقول الكذب، فلا يلزم ما قلتم. فهذا فاسد؛ لأن فاعل القول لابد من أن يكون قائلاً، ووصف بأنه قال ويقول: على حسب المضي والاستقبال، ولا يعرف في اللغة سواه. وهذا يوجب، لو فعل الكذب، أن يكون قائلاً ما ليس بحق، وقد نفى الله ذلك عن نفسه.

٥٩٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه تعالى يعاقب المكلف بما لا يستحقه، فقال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾^(٢).

والجواب عن ذلك: أنه تعالى ذكر أنه يضاعف لها العذاب، ولم يقل: إن الذي يفعله من ذلك لا تستحقه! بل ظاهر وصفه لذلك بأنه عذاب، بعد ذكر المعصية، يقتضى أنه مستحق به، فلا يصح تعلقهم بالظاهر. فإن قال: فكيف يصير عقوبة ما تأتیه أزواج النبي، ﷺ، ضعف عقوبة غيرهم؟

قيل له: لوجوه تجوز في ذلك، منها: أن ما يفعله من ذلك يغم رسول الله، ﷺ، ويعظم ذلك عليه، فتعظم المعصية لذلك، ويزيد عقابها له،

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٠.

ومنها: أن نعم الله تعالى عليهن، بموقعهن من الرسول، ﷺ، أعظم، والمعصية للعظم لأجل عظم نعمة المعصية، كما أن معصية الأب لأجل عقوبه مالا تعظم معصية الأجانب. ومنها: أنه يجوز أن تقع بفعلهن المعصية والفاحشة من الفساد، والتأسي من سائر النساء، وكان لا تقع لولاه، فعظمت المعصية لأجل ذلك لو وقعت منهن.

فإن قال: فكيف يصح وقوله تعالى: ﴿نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾^(١) هذا المعنى، وقد علمنا أن عظم النعمة كما يعظم المعصية يصغر الطاعة، فكان يجب في أجر طاعتهم أن ينقص.

قيل له: لو كان لا يزيد أجرهن إلا لهذا الوجه لوجب ما قتله، لكنه لم يمتنع أن يحصل فيه من سروره رسول الله، ﷺ، وانتفاعه به ما يعظم لأجله [و] من زوال الغم عن قلبه، ما يختص بذلك لأجله. أو لتأسي سائر النساء بهن في ذلك، فيحصل لطاعتهم من المزية نظير ما كان يحصل للفاحشة لو وقعت منهن، وهذا ظاهر.

٥٩٥ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى على أنه الفاعل للكفر والمعاصي والذاهب بهما، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الرجس في اللغة ليس هو الكفر والمعصية وبأن تنطلق على النجاسات والأمور التي تستقذر أولى، فلذلك سمى الله ما هذا حاله رجساً، والمر والميتة، فإذا صح ذلك فلا يصح تعلقهم بالظاهر.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣١.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

وبعد، فإن ظاهره يوجب أن هل البيت ما ذكره من الكفر والمعاصي حاصل فأزاله وأذهب، وهذا معلوم فساد، والمراد بالكلام أنه خصهم لمكان رسول الله، ﷺ، بضروب الألفاظ والكرامات، وطهرهم بذلك، وفضلهم تعالى على غيرهم.

٥٩٦ - قوله جل وعز: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾^(١) فالمراد به الإيجاب والإلزام.

وقد بينا أن ذلك داخل تحت ما ينطلق عليه «القضاء» في اللغة، فلا يصح حملهم على أنه الخالق لذلك فيهم، فخرجوا فيه عن الاختيار.

وبعد، فإن القوم إن قالوا بأن ذلك من خلقه تعالى، فإنهم لا يصفون العبد بأنه لا اختيار له ولا خيرة، وذلك يبين صحة ما قلناه.

٥٩٧ - وأما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٢) فقد بينا أن ظاهر النور والظلمات لا يفيد أن الكفر والإيمان، ومتى حمل عليهما فقد اعترف فيه بأنه مجاز.

والمراد بذلك: أنه يرحم العباد بالألفاظ، فيخرجون بها من الكفر إلى الإيمان، ولذلك قال من بعد: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٣).

٥٩٨ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾^(٣) فالتعلق به في أن العقد من فعله تعالى بعيد؛ لأن المزوج في الشاهد ليس هو الفاعل لعقد التزويج؛ لأن العقد لا يتم به، وإنما يوصف بذلك لأنه فعل ما عنده

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢٦.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٣.

(٣) تنمة الآية ٤٣.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

يصح من الزوج الفعل الذى به يستبيح الاستمتاع، والله تعالى قد فعل ذلك وسهله للرسول، ﷺ، بوجوه كثيرة، لولاها لما حلت له، ﷺ، فعلى هذا يحمل الكلام.

٥٩٩ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(١) نصٌّ فى حدوث القرآن؛ لأن فى جملته أوامر [و] قد نص تعالى أن أمره مفعول، وللمفعول لابد أن يكون محدثاً.

واختلف العلماء فى الأمر، فمنهم من يقول: إن ظاهره يقتضى القول المخصوص، فإذا استعمل فى الأفعال فهو مجاز. ومنهم من يقول: إنه حقيقة فى الأمرين، وعلى كلا الوجهين فالاستدلال بالظاهر صحيح، إلا أنه فى أحد الوجهين يكون أخص، ودلالته من الوجه الآخر أشهر.

٦٠٠ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٢) يدل على ذلك أيضاً؛ لأن المقدور هو الذى يصح من القادر أن يفعله ويوجده، وإنما يوصف الموجود بأنه مقدور من حيث كان هذا حاله من قبل، وذلك يقتضى حدث الأوامر على ما ذكرناه.

٦٠١ - قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٣) فقد بينا أن ظاهره لا يدل على أن ذلك إذا وقع يكون غير مستحق.

والمراد بذلك: أنهم دعوا على الرؤساء المضللين لهم الذين أضافوا إلى ضلالهم وكفرهم إضلالاً من تبعهم، فدعوا عليهم بضعفين من العذاب،

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٦٨.

أحدهما لكفرهم، والآخر لإضلالهم غيرهم، وبين تعالى أن أتباعهم لا يستوجبون ذلك من حيث ضلوا ولم يُضَلُّوا.

٦٠٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه يجوز أن يكلف السموات والأرض بالأمان، وعلى أن العبد مع عمله الأمانة قدى يكون ظلومًا، فقال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن الظاهر لا يدل على ما ذكره، وإنما يقتضى أنه عرض الأمانة على هذه الأمور، والعرضُ ليس من التكليف بسبيل، وفيه أن الإنسان حملها فلا ظاهر لذلك لأن الأمانة إذا أريد بها الأفعال المخصوصة فوصف الإنسان بأنه حاملها، توسع؛ لأن الحمل فى الحقيقة إنما يصح فى الأجسام وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ ليس فى ظاهره لماذا صار كذلك، فتعلقهم بظاهرة لا يصح.

ولم يبق إلا أن يقال: فما المراد إذا كان حمله على ظاهره لا يستقيم؟ وهذا تنازع فى التأويل وتسليم بأن الظاهر لا دلالة فيه.

وقد قال أبو على، رحمه الله، إنه تعالى أراد أنه عرض الأمانة على أهل السموات والأرض والجبال، الملائكة لم تحمل ذلك وحملها الإنسان؛ لأنه كان ظلومًا جهولًا، وبين أن حمله على نفس السموات والأرض والجبال، إذا لم يصح، فيجب أن يكون المراد أهلها، ويجب أن يكون المراد المكلفين دون غيرهم؛ لأن ذلك لا يصح فيهم، ويجب أن يراد خفر الأمانة وتضييعها؛ لأن نفسها قد حملته الملائكة وقامت بها.

(١) سورة الأحزاب - ٧٢.

وقال أبو مسلم - رحمه الله: المراد بذلك أنا عرضنا الأمانة على هذه الأمور فى الحقيقة من حيث عارضناها بها فوجدناها تعجز عنها وتقصّر، وهو الذى أراد به بقوله: ﴿فَإَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ وأن الإنسان مع ضعفه حملها ثم لم يقدّم بها، وكأن المراد بذلك أن الذى لا تقوى به الجبال والأرض والسموات على عظمها، قد حملها الإنسان، وتحمل التكفل بها، والقيام بحقها، فإذا عصى وخفر وضيع، فهو ظلوم جهول يلحقه العذاب العظيم.



obeykandi.com

٦٠٣ - أما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُورًى ظَاهِرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا﴾^(١) فليس فيه أكثر من أنه قدر السير، وذلك لا يدل على أنه من خلقه؛ لأنه «قدر» كما يراد به وذلك، فقد يراد به البيان والتعريف والحكم بمقادير مخصوصة.

وإنما أراد تعالى بذلك أنه غير مسالكهم عن الحالة التي كانت عليها في الخصب والعمارة، إلى خلافة، وقد فيها خلاف ما كان في سيرهم.

٦٠٤ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(٢) لا يدل على مذهب الخوارج من أن كل معذب كافر؛ لأن ظاهره وإن دل على ذلك يجب أن يدل على أن المؤمن كافر، لأنه يجازى على ما كان منه!

والمراد بذلك: أنه لا يجازى بعذاب الاستئصال المعجل في الدنيا إلا من كفر وكذب الأنبياء.

٦٠٥ - وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٣) يدل على أن كل واحد لا يؤاخذ إلا بذنبه وعمله، وأنه تعالى لو خلق ذلك فيهم لما سئلوا عنه ولا أخذوا به.

٦٠٦ - وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٤) يدل على ما تقوله في العدل، وذلك إنما ذكر تعالى مما يجرى بينهم ويرجع فيه بعضهم إلى

(١) سورة سبأ: الآية ١٨.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٧.

(٣) سورة سبأ: الآية ٢٥.

(٤) سورة سبأ: الآية ٣١.

بعض ، من قول المستضعفين للمستكبرين ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١) وقولهم لهم: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾^(٢) يدل على أنه لا يخلق الكفر في الكافر؛ لأنه لو صح خلقه فيه لما صح أن يكون لهم تأثير في كفرهم، ولما صلح أن يقولوا: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾، بل كان يجب أن يقولوا إن الله صدكم وصدنا، ولولا خلقه الضلال فينا وفيكم لكننا مؤمنين.

(١) سورة سبأ: الآية ٣١.

(٢) سورة سبأ: الآية ٣٢.



(١) سورة فاطر.

obeykandi.com

٦٠٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا خالق ولا فاعل إلا الله، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أنه لم يطلق القول في ذلك إطلاقاً بل علقه بالرزق. وعندنا لا خالق إلا الله يرزقنا ألبتة؛ لأن غير الله وإن كان يفعل فلا يجوز أن يفعل الرزق، وإنما نبه تعالى بذلك على أن المنعم بالأرزاق، والمالك للضر والنفع أولى أن يعبد من غيره. وقد بينا نفى الخالق على الإطلاق ليس بنفى الفعل، فهذا أيضاً يبطل تعلقهم بالآية.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ (٢) ليس فيه ذكر من زين ذلك. والمراد به شياطين الجن والإنس.

٦٠٨ - وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (٣) قد تقدم القول فيه.

٦٠٩ - وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (٤) لا تعلق للمشبهة به؛ لأن المراد هو أنه يصعد إلى حيث يختص بالحكم فيه ولا حاكم فيه سواه، وقد بينا لذلك أمثلة من قبل، وبيننا أن حمله على ظاهره يوجب أن الكلم في الحقيقة يصعد، وذلك لا يصح فيه، وبيننا أن صعود الكلم إليه إذا لم يحمل على ما ذكرناه لا يفيد، وقد بينا أن ذلك يوجب أنه تعالى على العرش، وفي السماء، دون سائر الأماكن، وقد ذكر تعالى في الآيات خلافه.

(١) سورة فاطر: الآية ٣.

(٢) سورة فاطر: الآية ٨.

(٣) سورة فاطر - تنمة الآية ٨.

(٤) سورة فاطر: الآية ١٠.

٦١٠ - وقوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(١) يدل على أن المراد إثبات ذلك وتحصيله، والورود به عَرَصَة القيامة دون إثبات مكان الله، تعالى عن ذلك!

٦١١ - وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمَعٍ مِّنْ فِي الْقُبُورِ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾^(٢) لا ظاهر له يصح تعلقهم في أن الكافر الذي لا يقبل، ممنوع من سماع ذلك. بل ظاهره يوجب أنهم موتى في القبور، ولك مما لا يقوله أحد! وإنما المراد به المبالغة في دمهم لإعراضهم عن النظر والاستدلال والقبول.

٦١٢ - مسألة: قالوا: ذم ذكر تعالى ما يدل على أن ما في جملة من اصطفاه بالرسالة من ظالم في الحقيقة، وذلك لا يصح عندكم، فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^(٣).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره ليس فيه إلا أن منهم ظالم لنفسه، وقد بينا أن مرتكب الصغيرة قد يوصف بذلك من حيث فوت نفسه قدرًا من الثواب، لولاها لكان حاصلاً.

والمراد بذلك، على ما ذكر أبو على، رحمه الله: أنه تعالى اختص بالرسالة والوحى وأنزل الكتب على الأنبياء، ثم قسم: فذكر أن منهم ظالم لنفسه بارتكاب الصغائر، ومنهم مقتصد، وهو الذي لم يرتكبها، ويفعل سائر الواجبات ومنهم سابق بالخيرات، وهو الذي يبالغ فيما يفعله من النوافل، وينتهي فيه إلى حد عظيم، وكل ذلك مما لا يليق بالأنبياء، عليهم السلام.

(١) سورة فاطر: الآية ١٠.

(٢) سورة فاطر - الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٣) سورة فاطر: الآية ٣٢.

وقد قال غيره: إن المراد بذلك أنه أورث الكتاب المؤمنين القابلين عن الأنبياء ما أدوه من الرسالة؛ لأنه لا بد أن يرثوا كتب الأنبياء من حيث قبلوا وتمسكوا، ولا بد من أيصطفيهم تعالى ويخصهم بالعز والكرامة، ثم قسمهم فقال: منهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق، على ما ذكرناه.

٦١٣ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾^(١) يدل على نفى التشبيه؛ لأنه لو كان جسمًا لما صح تسكينهما على الحد الذي قد علمناه؛ لأن الجسم لا يجوز أن يسكن الشيء المنفصل منه إلا ببعض جوارحه، ولا يصح أن يسكنه على غير هذا الوجه فلولا أنه تعالى قادر لنفسه يخترع الأفعال اختراعًا لما صح ذلك.

(١) سورة فاطر: الآية ٤١.

obeykandi.com



obeykandi.com

٦١٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه أقام الحجة على بعض دون بعض، فقال: ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن الإنذار إذا كان من قبل الرسول فغير ممتنع أن ينذر قومه دونه من تقدمهم، إن لم يكن إرسال الرسول إليهم مصلحة لهم، فاقتصر بهم على ما كلفوه من جهة العقل. وإنما لم ينذروا بالسمع للاستغناء عنه، فلأن الحجة قامت عليهم في سائر ما كلفوه بالعقل دونه، فبين تعالى أن قبل بعثته الرسول ﷺ، كانت الحال حال فترة لم يُبعث فيها الرسل، وإن كان التكليف قائماً، فليس في ظاهر الكلام ما يمنع مما ذكرناه!

وبعد، فإن المخالفين لا يقولون بجواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج، فلا بد من أن يتأولوا هذه الآيات على بعض الوجوه. وإنما يلزمهم جواز التكلف مع عدم الدلالة، على قولهم بجوازه مع عدم القدرة، ويبين أن الحاجة إلى القدرة أكد من الحاجة إلى الدلالة، فإذا جاز التكليف معه فبأن يجوز مع عدم الدلالة أولى، وإلا فالقوم لا يرتكبون ذلك على وجه!

٦١٥ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يكلف ويمنع مما كلف: فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضي أنه جعلهم بهذه الصفة، وهذا لو ثبت لما منع مع الإيمان؛ لأن الغل والسد لا يمنعان من الإيمان، ولو أن

(١) سورة يس: الآية ٦.

(٢) سورة يس: الآية ٩.

العدو عمل ذلك بالأسير لم يمنعه ذلك من الإيمان، والقيام بما كلف،
فالتعلق به في الوجه الذي ذكره لا يصح!

وبعد، فإن المعلوم من حالهم أنهم لم يكونوا كذلك، فحمله على
ظاهرة تكذيب للخبر، فالضرورة توجب صرفه إلا خلافه.

وقد بينا من قبل في أمثاله: أن المراد به التمثيل والتشبيه لحالهم بحال
المقيّد المغلول الممنوع بالسد والحجب، من حيث لم ينتفع، وأعرض عن
الاستدلال وشرحنا ذلك بما يغنى عن الإعادة.

٦١٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق أعمال العباد،
فقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا
عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾^(١) فخير بأنه جعل ما عملته أيديهم.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ يقتضى الرجوع
إلى أقرب المذكور، فكأنه تعالى قال: وفجّرنا فيها من العيون، لكي يأكلوا
من ثمره، وما عملته أيديهم من المكاسب، وقد علمنا أن رجوعه إلى هذا
وإلى ما تقدم لا يصح، لاختلاف الغرضين، فلى إلا ما ذكرناه. ولو حمل
على ما ذكره لتناقض؛ لأن جعله تعالى يقتضى أنه من فعله، وأنه مما عملته
أيديهم: يقتضى أنه من فعلهم، وذلك بينا قاض.

على أنه يؤدي إلى أن لا يفيد؛ لأنه لا يجوز منه تعالى أن يذكر في
جملة النعم ما عملته أيدينا؛ لأن ظاهر ذلك لا يوجب كونه نعمة. ومتى
حملناه على أن المراد ما يؤدي إليه عملنا من المكاسب دخل في باب النعم؛
لأنها عندنا من قبله تعالى، ومن جملة ما قدره من الأرزاق. فحمله على هذا
الوجه الذي يليق بالآية أولى.

(١) سورة يس: الآية ٣٥.

٦١٧ - وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (١)

يدل على أنه لا يجوز أن يأخذ في ذلك اليوم أحداً بذنب غيره، من الأطفال وغيرهم؛ لأنه جعل ما ذكروه من حكم ذلك اليوم، فظاهره يقتضى أنه لا يجوز خلافه.

ويدل أيضاً على أن لا يجازيهم على ما يخلفه فيهم؛ لأنه يكون مجازياً لهم على ما لا سبيل لهم إلى التخلص منه، وهذا أعظم من تعذيب الواحد على ذنب غيره!

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ يقتضى تنزيهه عن الظلم؛ وذلك لا يتم إلا على ما نقول؛ لأنه لو عذب في ذلك اليوم الأطفال لم يكن في الظلم أعظم [منه]، وكذلك لو كان سائر من يعبه هو الذى خلق فيه ما عذبه عليه لم يكن في الظلم أعظم منه. ولو كان يجب أن يكون ظالماً بالعذاب في الحال ويفعله لما أوجب ذلك من قبل، فالله يتعالى عن قولهم علواً كبيراً.

٦١٨ - وقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنْ عِبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ (٢) يدل على قولنا في العدل، من وجوه:

أحدها: أنه تعالى منع من عبادة الشيطان والقبول منه؛ لأنه عدو. وعلى قولهم؛ يوجب ذلك أن لا يقبل منه تعالى أيّاً؛ لأن عداوته للكافر أشد؛ لأن الشيطان إنما يدعو إليه ويزينه، ولله تعالى يخلقه فيه على وجه لا مخلص له منه! فما أوجب أن لا يقبل من الشيطان، يوجب أن لا يقبل منه تعالى على زعمهم!.

(١) سورة يس: الآية ٥٤.

(٢) سورة يس - الآيات ٦٠ - ٦٢.

ومن وجه آخر، وهو - على قولهم - يجب أن تكون العداوة من الشيطان لا تصح، وإنما تصح من قبله تعالى؛ لأن الشيطان لو دعاه، وبلغ النهاية فيه ولم يختَر تعالى خلقه الكفر فيه لكان وجود ما فعله كعدمه، ولو خلق فيه تعالى ذلك لو جب كونه كافراً وإن لم يدعه الشيطان أو رغبة فيه. وهذا يوجب كونه تعالى هو العدو للكافر دون الشيطان! وذلك يؤدي إلى أمرين فاسدين: أحدهما: أنه تعالى جعل ما ليس بموجود في الشيطان علة فيه! والثاني: يوجب كونه علة فيه تعالى، ونفاه عن نفسه!!

وبعد، فإنه تعالى فعل في الشيطان ما صار به عدواً لبني آدم، ولولا فعله ذلك لم يصح كونه عدواً، فيجب أن يكون تعالى هو العدو للكافر - على قولهم - من وجهين: أحدهما: أنه فعل به الضرر. والآخر: أنه فعل بغيره دعاءه إلى الضرر. فهو العدو والحامل للعدو على العداوة، وقد علمنا أن العاجز عن الإضرار، بإرادته المضرة بالغير، لا يكون عدواً في التعارف مع ظهور عجزه. فكيف يقال في الشيطان: إنه عدو ولا سبيل له إلى فعل العداوة إلا بأن تخلق فيه! ولا يكون تعالى عدواً للكافر - على قولهم - مع أنه يخلق الكفر فيه ويجعله عليه ويصرفه عن الإيمان وقدرته ثم يعاقبه عقاباً دائماً.

وكيف يقبل نقض الكفار هذا العهد من الله تعالى مع أنه الذي يخلق فيه المعاصي ولا يمكنه التخلص منها. وفائدة العهد: أن يكون تذكره داعياً إلى ما عهد إليه من ترك المعصية، وذلك لا يصح، مع وجود فيه من فعل الغير على وجه لا يمكن مفارقتها.

٦١٩ - وقوله: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾^(١) يقتضى أنه بعثه على عبادته من حيث سهل الطريق وأوضح السبيل؛ وذلك لا يصح إلا إذا كانت

(١) سورة يس: الآية ٦١.

العبادة من حجتهم تقع ، وباختيارهم تكون ؛ وإن كان تعالى هو الممكن لهم من فعلها .

٦٢٠ - وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ﴾ ^(١) إنما يتم متى لم يكن هو الخالق للضلال فيهم . وإلا فوجود إضلال الشيطان كعدمه ؛ لأنه لا تأثير له ؛ لأنه إن اختار تعالى فيه خلق الكفر وجب وجوده ، أضله الشيطان أم لا ، وإن لم يختر ذلك منه فكمثل ، فكيف يقال ، على طريق الذم للشيطان : إنه أضل خلقاً كثيراً ، مع أنه تعالى هو الخالق للضلال فيهم ، بل هو الخالق لإضلاله لهم وللشيطان أيضاً ؟

فتعود الحال إلى أنه لا مضلّ إلا الله تعالى ، ولا عدو للكافر إلا هو ، لكنه يل ويعدى بخلقه الضلال ، ويخلق الإضلال والعداوة في غيره . وهذا ظاهر فيما نريده من إثبات العدل ، وأنه لا يخلق أفعال العباد ، ولا يُضِلّ الكفار والعصاة .

٦٢١ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على جواز الجوارح عليه ، فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ ^(٢) .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا من قبل الكلام في ذلك .

وظاهر هذه الآية مما لا يقول به مسلم ؛ لأن من يجوز الجوارح على الله تعالى لا يثبت له الأيدي ، فلا بد من حاجته إلى تأويل هذه الآية ، فيكون حاله كحالنا في تركه الظاهر ، والعدول إلى التأويل .

وقد ثبت أن ذكر الأيدي هو على طريق التأكيد ، وذكرنا لذلك أمثالا ، نحو قول القائل لغيره : ذلك بما جنته يداك ، وإن كانت الجناية بالقول

(١) سورة يس : الآية ٦٢ .

(٢) سورة يس : الآية ٧١ .

والكلام، فالمراد به ما جنيته. فكذلك المراد بهذه الآية: أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً؛ وذكر على جهة الامتنان، وبين سائر وجوه منافعهم بالأنعام مما عدد من بعد، إلى قوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (١).

٦٢٢ - فأما قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢) فقد بينا الكلام فيه.

(١) سورة يس - الآية ٧٣.

(٢) سورة يس: الآية ٨٢.

ومن سورة
الصفات

obeykandi.com

٦٢٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يعاقب من لا ذنب له، فقال: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أنه تعالى لم يذكر أن أزواجهم لا يستحقون العذاب، وقد يجوز أن يكونوا بهذه الصفة؛ لأن الظاهر [لا] يمنع منه، فلا يصح تعلقهم بالظاهر، ولو أن أحدنا قال لغيره: اضرب هذا، فقد جنى، واضرب هذا معه، لم يكن فى الكلام ما يدل على أن الثانى ما حاله.

والمراد بالآية: احشروا الذين ظلموا وقرنائهم الذين شاركوهم فى الظلم وأعانوهم عليه؛ لأن من هذا حاله، لأجل المشاركة، يوصف بهذه الصفة.

وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يدل على أن جميع من تقدم ذكره عبّدوا من دون الله تعالى، فقد دل على مشاركة أزواجهم لهم بما يوجب عقابهم.

فأما ما كانوا يعبدون من دون الله من الأصنام فغير ممتنع أن يدخلها تعالى الجحيم، كى يزداد غمهم عند مشاهدتهم لها، وتذكرهم أحوالهم معها، وعلمهم بأنهم يعاقبون لأجل ذلك.

٦٢٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق أفعال العباد، فقال: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٢). والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ يقتضى أنه علة فى الأول، وقد

(١) سورة الصافات - الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٢) سورة الصافات - الآيتان ٩٥، ٩٦.

علمنا أن قوله ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ هو تبيكيت لهم، وليس باستفهام^(١)، ولا يجوز أن يبيكيتهم في عبادة الأصنام، ثم يقول على طريق التعليل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إلا وللثاني تعلق بالأول وتأثير فيه، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون كذلك إلا والموصوف ثانياً، هو الموصوف أولاً حتى يصح كونه علة فيه وسبباً يمنع من عبادتهم له. ولولا ذلك لخرج القول الثاني من أن يتعلق بالقول الأول. فإذا صح ذلك وجب ضرورة حمل قوله ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. على أن المراد به الصم، ليصح أن يكون في المنع من عبادته، ومقتضياً التبيكيت والتوبيخ، ويكون كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون من الأصنام المعمولة من الخشب والله خلقكم وخلق ذلك معكم، فكيف يصح أن تنحتوه إلهاً يعبد، مع حاجته في خلقه إلى الله تعالى، كما أنكم تحتاجون إليه؛ ومع أنه لا يملك ضرراً ولا نفعاً، وهو تعالى المالك لذلك لكم وله؟

ومتى حمل الكلام على خلاف ذلك أدى إلى كونه سخفاً، لأنه يصير كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون، والله خلقكم وخلق في أيديكم الحركة! وقد علمنا أن ذلك لا يقع من كثير من السفهاء، فضلاً عن الحكيم!

وليس لأحد أن يقول: إن الذي ذكرتموه زوال عن الظاهر، وقد بينتم في جميع ما يتعلق به القوم أن تثبتوا أن الظاهر ليس معهم، وذلك أن هذا الكلام إذا ورد مورد التعليل كان ظاهره بما يتصل به من مقدمة ومؤخرة، وقد بينا أن ظاهر التعليل إذا ذكر عقب التبيكيت، يقتضى ما قلناه، فلم يخرج إذاً لهذا الوجه عما نظمناه في جميع الآي، على ما زعمه السائل.

يبين ما قلناه: أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لو انفرد لم يفد، وإنما يفيد إذا لق بما تقدم، وفائدته تقتضى ما ذكرناه.

(١) سورة الصافات: الآية ٨٢.

وبعد، فإن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لابد من أن يكون راجعاً إلى ما تقدم رجوعه إليه، فيقتضى تقدير محذوف، ولا يخلو ذلك من وجهين: إما أن يريد: وما تعملون فيه النحت. أو يريد: وما تعملونه من النحت فيه، لأننا إن حملنا الكلام على عمل لا تعلق له بالأصنام البتة، اقتضى كون الكلام لغوًا. وقد علمنا أنه متى حمل على الثانى خرج من باب التعليل وصار كأنه يتعلق بالأصنام؛ لأن القوم لا يعبدون النحت الذى هو فعلهم فى المنحوت، ولا استحقوا التبكيت واللائمة على شىء يتعلق به، فيجب إذاً أن يكون محمولاً على الوجه الأول، وهو ما يعملون النحت فيه، وهذا يوجب أن المراد ما قلناه من أنه خلقهم وخلق ما عملوا فيه النحت من الأصنام. وهذا مما لا ينكر.

يبين ما قلناه أن الفصيح لو قال وقد عصى غيره فى أكل أو شرب أو لباس: كيف تعصينى وقد رببتك وأعطيتك ما تأكل وما تشرب، لوجب حمل الظاهر على المأكول والمشروب دون الأكل والشرب، اللذين هما من فعله. وكذلك ما ذكرناه؛ لأن ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ بمنزلة قول القائل: «ما تأكلون» وإن كان أحدهما أخص من الآخر.

وهذا هو الواجب فى كل ما تعلق العمل به إذا كان العمل فى الأجسام المشار إليها؛ لأن الإنسان إذا قال: الصانع يعمل الخلخال، فالمراد به نفس الجسم، والنجار يعمل الباب، والحداد يعمل الفأس، فعلى هذا الوجه قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ﴾^(١) وأراد بكل هذا المعمول فيه دون العمل، وقال تعالى: ﴿تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ﴾^(٢) و﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾^(٣) وأراد

(١) سورة سبأ: الآية ١٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١١٧.

(٣) سورة طه: الآية ٦٩.

بذلك ما صنعوا فيه من الحبال أو غيرها؛ لأنها التي يصح فيها التلقف والتناول، دون حركاتهم.

فهذه طريقة فى التعارف أقوى مما ادعوه لو لم يكن الكلام جارياً مجرى التعليل أيضاً.

على أن الكلام متى كان على ما حملوه تناقض فى المعنى، وذلك أنه تعالى إذا أراد: واله خلقكم وخلق عملكم، فقد وجب بذلك لا محالة أن يكون خالقاً لنفس عبادتهم لأنهما من جملة العمل، ولأنه لا يصح التفرقة بين الأعمال فى أنه تعالى يخلقها عندهم، فإذا صح ذلك وجب على هذا أن يكون تعالى كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وخلق عبادتكم مع سائر أفعالكم؟ وهذا يوجب زوال التبكيث واللائمة، من حيث قصد به التبكيث، وهذا يتناقض، على ما ذكرناه؛ لأنه تعالى إن خلق عبادتهم فيكيف يجوز أن يوبخهم عليها؟! وإن خلق فيها تحت الأصنام، فكيف يجوز أن يوبخهم على ذلك؟ وكل كلام صدر من حكيم فحملة على ما يناقض فى الوجه المقصود إليه لا يصح، والواجب حملة على ما يشاء ويصح، وهو الذى قلناه.

وبعد، فإنه تعالى حكى ذلك عن إبراهيم، عليه السلام، فى إنكاره عليهم عبادة الأصنام، وقوله: ﴿أَتُنْفِكُوا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾^(١) إلى آخر الآية يدل على ما قلناه وذلك يوجب أنه أراد ذلك عليهم مورد الحجاج، ليصرفهم به عما هم عليه من عبادة الصنم، ولكى يعدلوا عن عبادة الصنم إلى عبادة الله تعالى. فلو حمل الكلام على ما قالوا لكان إبراهيم كأنه قال لهم: أتعبدون الأصنام. والله خلقكم وخلق فعلكم؟ ولو أراد ذلك لكان فى نهاية

(١) سورة الصافات: الآية ٨٦.

الركاكة، وكان لهم أن يقولوا: وما فى أنه خلقنا وخلق أعمالنا ما يوجب أن ننصرف عن عبادة الصنم، فليس الصنم نحن، ولا عملنا وإنما هو ثالث لهذين الأمرين اللذين ذكرنا، فكيف ننصرف عن عبادته من حيث ثبت فى غيره أن الله خلقه؟ فكانت الحجة لهم عليه ثابتة، وكل قول يؤدى إلى لزوم حجة الكفار للأنبياء، فهو فى نهاية الفساد.

فالصحيح إذن ما ذكرناه من أنه بين أنكم تعبدون ما الله خلقكم وخلقته، فبأن تعبدوا الله الذى خلق الأمرين، وهو مالك الضر والنفع، أولى من أن تعبدوا الصنم الذى فى أصل وجوده يحتاج إلى الإله الذى أدعوكم إلى عبادته، فضلاً عن سائر صفاته. وقد علمناه أنه متى حملوه على هذا الوجه فحجته لهم لازمة، فحمله عليه أولى. وعلى هذا الوجه سلك الحجاج الذى قبله حيث قال: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾^(١) وقال لهم: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾^(٢) ليتبين ذلك للسامع أن الأصنام إذا لم يصح منها النظر ولا الأكل ولا التصرف فهى مدبرة، فلا يصح أن تعبد وتترك عبادة الله تعالى المدبر للخلائق.

وبعد، فإنه جل وعز حكى عن إبراهيم، عليه السلام: أنهم كانوا عباد أصنام، وأنه، ﷺ، كان يخاطبهم دائماً فى ذلك، ولم يحك عنهم الكلام فى خلق الأفعال، وأنهم أضافوها إلى العبيد أو إلى القديم تعالى، فكيف يصح - مع أن هذا هو المعلوم من حال قومه، وصدر الآيات وعجزها، بل جميعها، هو فى هذا الباب - أن يذكر فى خلاله ما لا يتعلق به ولا يليق بما هو فيه؟ وكل ذلك يوجب بطلان ما حملوا الآية عليه.

(١) سورة الصافات: الآية ٩٢.

(٢) سورة الصافات: الآية ٩١.

وبعد، فإن الأمر لو كان كما قالوا، وصح كونه خالقًا لتصرفهم [لما صح]، أن يجعله عملاً لهم؛ لأن العمل إنما يكون عملاً للعامل بأن يوجد ويحدثه، ومتى وجب ذلك استحال أن يكون تعالى خالقًا له، لأن بخلقه لا يفيد إلا إخراجَه من العدم إلى الوجود، فإذا حصل كذلك بمن عمله فما الفائدة في كونه خالقًا له تعالى؟ هذا يوجب أن يكونوا قد حملوا الكلام على وجه يتناقض!

وبعد، فلو أراد تعالى بذلك أفعال العباد، على ما زعموه، لكان الظاهر لا يقتضى ما قالوه لأننا قد بينا أن ظاهر الخلق هو التقدير، وأنه لا يمتنع من حيث اللغة أن يكون الخالق خالقًا لما لم يفعله في الحقيقة، إذا دبره وقدره والفاعل غيره فكان يجب على هذا الوجه الذى ذكروه أن يقال إنه تعالى أراد: والله دبركم ودبر أعمالكم، ولا يجب كون عملنا خلقا له تعالى.

وبعد، فإن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون المراد بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أمراً مستأنفاً؛ لأن اللفظة تدل على الاستقبال وقد علمنا أن ما سيعملونه، مما لم يوجد بعد، محال أن يكون خلقًا له تعالى؛ لأن ذلك هو صفة الموجود على بعض الوجوه. ومتى قالوا: إن المراد بذلك ليس هو الاستقبال، بل المراد به عملهم الذى تقضى، أو الكائن، فقد زالوا عن الظاهر ونزعونا فى التأويل ويصير الكلام متناقضاً - لأنه كأنه قال: والله خلقكم وخلق المعدوم الذى لم يوجد - ويوجب أن لا يكون فى القول فائدة، وأن لا يتعلق ذلك بما وبخهم عليه، وبكتهم به.

وبعد، فإن كان الظاهر يوجب ما قالوه، فيجب أن لا يكون عملهم باطلا، ولا قبيحاً ولا متفاوئاً، لقوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ

تَفَاوُتٌ^(١) ولقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾^(٢) وقد علمناه متفاوتًا، ويقبح، ولا بد من كونه باطلا، خصوصًا عبادة الأصنام والأوثان، فلم صاروا بأن يتعقلوا بظاهر هذه الآية بأولى من سائر الآيات في المنع من التعلق بظاهرها، وقد علمنا أن الحكيم إذا بين بعض الأمور وأوضحها، فالواجب في خطابه من بعد أن يترتب عليه، ومتى رتب على ذلك لم يُعد ذلك خروجًا عن الظاهر؛ لأنه يخاطب علة معهود وعرف، فإذا كان تعالى قد بين من جهة العقل أن تصرف العبد الذي يستحق به الحمد، والذم، والثواب، والعقاب، ويع بحسب دواعيه ومقاصده، وبحسب اختياره وعلمه وآلاته؛ لا بد من أن يكون واقعا من جهته - لأنه لو كان فعلا لغيره لم يجب كونه موقوفًا على قدره وعلومه وآلاته ودواعيه - ثم بين من جهة السمع مثل ذلك، ونبه على أنه لا يفعل إلا الحسن الذي لا تفاوت فيه، والمتقن المحكم، فالواجب فيما دبر من الآي إذا احتمل ما يوافق، أن يكون حملة على ذلك كالظاهر المعهود المتقدم، على بيناه.

وكل ذلك يبين أن تعلق القوم بمثل هذا يدل على ذهابهم عن طريق الأدلة، عقلا وسمعا، وقلة معرفتهم بوجوه الكلام ومخارجه وتعلق البعض ببعض.

٦٢٥ - فأما قوله تعالى، من بعد ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾^(٣) فالمراد بذلك: إلى حيث أمرني ربي. وقد بينا القول في نظائر ذلك.

(١) سورة الملك: الآية ٣.

(٢) سورة السجدة: الآية ٧.

(٣) سورة الصافات: الآية ٩٩.

٦٢٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يأمر بالشئ ولا يريد به فقال: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ (١) ثم بين في الآية ما يدل على أنه لم يرد الذبح، فإن فداه بذبح عظيم؟

والجواب عن ذلك أن الذي..... (٢) مأمور به، وأنه ليس بمبراد..... (٣) يستدلوا به على أن الذبح مأمور به لم يكن فيه دلالة على أنه ليس بمبراد، بل من يقول إنه مأمور به يقول إنه مبراد، ويجوز في الأمرين البداء والنسخ على بعض الوجوه، فتعلقهم بذلك على هذا الوجه مما لا يشهد له الظاهر.

وإنما بنوه على أصولهم في أن ما لا يقع لا يكون مراداً لله، ورأوا أن الذبح لم يقع فقطعوا على ذلك، وحكموا عنده بأنه مأمور به وإن كان هذا حاله. وهذا جمع بين الظاهر وبين مذهب لهم، فيه التنازع. وكيف يصح فيما هذا حاله أن يعد استدلالاً بالظاهر مع حاجته إلى ضم ما فيه الخلاف إليه، وما يجرى مجراه من المذاهب؟ ولا فرق بينهم في ذلك وبين من يقول: إذا ثبت أنه ليس بمبراد وقد صح أن المأمور به لا بد من كونه مراداً، فيجب أن لا يكون مأموراً به أصلاً! ومتى قالوا في هذا القول: إنه رجوع إلى غير الظاهر، لزمهم مثله فيما قالوه.

وبعد، فإن الظاهر يقتضى أنه رأى في المنام أنه يذبحه، فمن أين أن ذلك أمر من الله تعالى؟ وقد يرى في المنام ذلك وغيره. بل الظاهر فيما هذا حاله أن لا يقطع بأنه أمر من الله في الحقيقة إلا بمقدمة يعلم بها هذا من

(١) سورة الصافات: الآية ١٠٢.

(٢) كلام غير واضح بالأصل.

(٣) غير واضح بالأصل.

حاله ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟ ومتى قالوا: قد علمنا بغير الظاهر أنه أمر من الله تعالى ، فقد خرجوا عن الظاهر ودخلوا فى باب التأويل معنا .

وقد بينا فى أصول الفقه القول فى ذلك ، وأنه تعالى ذكر الذبح ، وأراد به مقدماته من الإضجاع وأخذ المديّة ؛ لأن فاعل ذلك من حيث يقرب إلى أن يكون ذابحاً يوصف بهذه الصفة ، كما قيل فى مقدمات الموت من المرض المخوف : إنه موت ، فقال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ (١) وقد علمنا أن الوصية لا تكون منه مع وقوع الموت .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّءْيَا ﴾ (٢) ولما وقع الذبح وإنما فعل ما قلناه ، يدل على أن المراد بالكلام ما قلناه . فإذا صح ذلك وقد فعل إبراهيم ، عليه السلام ، ما أريد منه ، ثبت أن الذبح الذى لم يفعله ليس بداخل فيما أمر به ، ولا فيما أريد منه ، وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر .

وقد بينا الكلام على من يستدل بذلك فى جواز البداء ، وفى جواز النسخ قبل وقوع الفعل ، فلا وجه لإعادته .

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٠ .

(٢) سورة الصافات : الآية ١٠٥ .

obeykandi.com



obeykandi.com

٦٢٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل النبي نبياً، والفاضل فاضلاً، فقال: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: [أنه لا يمتنع فيما] هذا حاله أنه يجوز أن يراد به ما يقتضيه الظاهر من إرساله إياه، وبعثه إلى الناس، فصيره بذلك خليفة من حيث يلزمهم القبول منه، والانقياد له، كما يلزمهم ذلك لو سمعوا كلامه تعالى وفهموا أوامره. ويجوز أن يراد بذلك اللطف والمعونة، فليس للمخالف في ذلك متعلق.

٦٢٨ - وقوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ (٢) يدل على أنه قادر على الأمور قبل فعله لها، وعلى أنه يختار فعلاً على فعل.

٦٢٩ - وقوله: ﴿فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٣) يدل على أنه تعالى لا يضل، لأنه لو أضل لكان لا يضاف الضلال إلى الهوى وإلى الشيطان، وقد مضى الكلام في جميع ذلك.

٦٣٠ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٤) يدل على أنه منزّه من فعل القبيح، وأن من أضاف إليه ذلك ووصف ما خلقه بأنه باطل فهو كافر. وقد تقدم كيفية الاستدلال بذلك من قبل.

(١) سورة ص: الآية ٢٦.

(٢) سورة ص: الآية ٢٦.

(٣) سورة ص: الآية ٢٦.

(٤) سورة ص: الآية ٢٧.

٦٣١ - وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(١) يدل على قولنا فى الوعيد، وذلك أن على مذهب المرجئة لا يمتنع أن يتساوى حال الفاجر والمتقى إذا كانا مؤمنين، بأن يحصل مع الفاجر من الأعمال ما يساوى عمل المتقى ويزيد عليه، بل لا يمتنع على قولهم أن يكون أرفع حالاً من المتقى، وقد علمنا أنه تعالى إنما أراد أنه لا يجعلهما بمنزلة فيما يتعلق بالشواب والعقاب؛ لأنه قد سوى بينهما فى أكثر أحكام الدنيا ونعيمها، فإذا كان المراد ما قلناه وجب أن يدل على أن الفاجر يدخل النار، وإلا أدى إلى أن يكون بمنزلة المتقى.

(١) سورة ص: الآية ٢٨.